نظرة علي أهداف التنمية المستدامة
في جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د/ محمد جابر محمود

أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية النوعية لشئون
خدمة المجتمع وتنمية البيئة–جامعة جنوب الوادي– مصر

إن إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر عام ٢٠٣٠ « جاء متزامنا مع الحراك الدولي للتوصل إلى أجندة طموحة للتنمية الدولية التي تعد خطوة ضرورية على طريق التنمية المستدامة وتأخذ في الاعتبار المسئولية المشتركة في مواجهة التحديات في ظل تأكيد بان كي مون الأمين العام السابق للأمم المتحدة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٥ أن الأهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر هي تعبير عن رؤيتنا المشتركة للإنسانية وهى عقد اجتماعي بين زعماء العالم وشعوبه.

وقالت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن "دعم خطة عام ٢٠٣٠ هو أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" وأضافت "إن أهداف التنمية المستدامة توفر لنا خطة وجدول أعمال مشتركين لمعالجة بعض التحديات الملحة التي تواجه عالمنا مثل الفقر وتغير المناخ والصراعات. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرة والقدرات اللازمة لدفع عجلة التقدم والمساعدة في دعم البلدان على طريق التنمية المستدامة[١].

وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور والتاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة.

وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت

مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة » بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة[٢].

وعليه فقد صدر قرارا للسيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الإنمائية وأسندت مهامها لوزارة التعاون الدولي التي حرصت على التشاور مع كافة الأطراف الوطنية المعنية لإنتاج تقرير المراجعة الوطنية الطوعية للتنمية المستدامة – سبتمبر ٢٠١٦ لضمان تحقيق تنمية شاملة، وهنا يبرز دور الدولة ممثلا في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوزارات والهيئات الذين يتحملون المسئولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه مما يتطلب جمع بيانات نوعية ذات جودة عالية وموقوتة بصورة يسهل الوصول إليها حيث تستند المتابعة على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجرى على الصعيد الوطني وبما يساهم في المتابعة على الصعيد العالمي. وشمل قرار رئيس مجلس الوزراء ٢٠١٧ بان تتولى تلك المسئولية وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، لتكون مسئولة عن تقديم التقرير الطوعي نهاية العام القادم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية ٢٠٣٠:

جاءت تلك الأهداف نتيجة اعتماد الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وذلك في قمة تاريخية أممية توافقه عليها الدول خلال الخمسة عشرة عاماً المقبلة حول تنفيذ هذه الاهداف

الجديدة التي تنطيق علي الكل وجاء ذلك تحت شعار " عدم تخلف أحد عن ركب التنمية" "وهذه الأهداف هي:

١- القضاء علي الفقر.
٢- القضاء علي الجوع.
٣- الصحة الجيدة والرفاه.
٤- التعليم الجيد.
٥- المساواة بين الجنسين.
٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
٧- طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة.
٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
١٠- الحد من أوجه عدم المساواة.
١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
١٢- الاستهلاك والانتاج المسؤولان.
١٣- العمل المناخي.
١٤- الحياة تحت المياه.
١٥- الحياة في البر.
١٦- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وبناءً علي ذلك فقد تم انشاء وحدة للتنمية المستدامة بجهاز التعبئة العامة والاحصاء تتحدد مهامه في[٣]:

١- دراسة المؤشرات والبيانات الوصفية من حيث التفهم الكامل لتعريف المؤشر ومكوناته وارتباطه بالغاية والهدف بما في ذلك المعايير والتصنيفات ووحدة القياس وتوحيد المفاهيم ومنهجية احتساب المؤشر والبيانات الوصفية المرتبطة به.

٢- التنسيق مع مصادر البيانات الوطنية والدولية والاقليمية لتوحيد المنهجيات المستخدمة في عملية رصد متابعة اهداف التنمية المستدامة.

٣- تحديد مستوي التصنيف والتفصيل لكل مؤشر (النوع، العمر...).

٤- التعرف علي مدي اتاحة بيانات المؤشر بدورية منتظمة (سنوية/ ربع سنوية....) من حيث الجهة المسئولة عن نشر البيانات وفقاً للتفصيلات المطلوبة ودراسة الاحتياجات اللازمة من الموارد لإنتاج تلك البيانات.

٥- التأكيد علي أهمية تضمين بيانات النوع الاجتماعي وأوضاع المرأة بكافة الاحصائيات المنتجة وتوثيق علاقة الشراكة بين كافة عناصر النظام الاحصائي الوطني وترسيخ مبدأ الحاجة إلي آليات مبتكرة لإنتاج المؤشرات.

٦- اصدار تقارير احصائية وطنية بشكل دوري لرصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر.

أنشطة وحدة للتنمية المستدامة بجهاز التعبئة العامة والاحصاء منها [٤]:

- الندوة الوطنية للتنمية المستدامة:

عقد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (unfpa) الندوة الوطنية للتنمية المستدامة في ٢٠١٦/١٢/٤ والتي تعد الأولى لإثراء الوعي بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وقد أستعرضت الندوة أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كما أكدت أيضا علي دور الحوكمة والادارة الرشيدة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

- بناء وتصميم قواعد البيانات:

تم الاستعانة بالخبرات الفنية لدي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تصميم قواعد البيانات بشكل عام من خلال عقد برنامج تدريبي لفريق عمل التنمية المستدامة لتصميم وبناء واستخدام قواعد البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة .

- تقرير النظام الايكولوجي للبيانات:

الجهاز انتهى من اعداد تقرير حول النظام الايكولوجي للبيانات (النظام البيئي للبيانات) في مصر بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وسيتم دعوة العديد من شركاء العمل الاحصائي في منتدى لاطلاعهم علي التقرير.

- ورشة عمل حول النظام الايكولوجي للبيانات مؤشرات التنمية المستدامة:

نظام الجهاز ورشة عمل النظام الايكولوجي للبيانات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٦) وقد تم دعوة العديد من شركاء العمل الاحصائي في الورشة مما كان له كثير من الأثر الايجابي علي تحديد المعوقات التي تواجه انتاج المؤشرات واقتراح أليات لتقليص فجوات البيانات.

- مشروعات مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي:

كذلك يتم حاليا التشاور لوضع خطط للتعاون في رصد ومتابعة وقياس أهداف التنمية المستدامة مع كل من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي وفق الأهداف التي ترعى تنفيذها ورصدها وقياسها المنظمات سالفة الذكر.

احتياجات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر [٥]:

- بناء هيكل مؤسسي للتنمية المستدامة علي المستوى الوطني.
- اعداد استراتيجية وطنية.
- توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.
- التكامل ودعم القدرات في مجال المعلومات.
- الدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- دعم فني ومادي من المجتمع الدولي.

ومن الوزارات والهيئات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر:

مجلس الوزراء بالاشتراك مع عدد من الوزارات هم:

- المالية – البيئة – الصحة والسكان – البترول –الكهرباء والطاقة التنمية المحلية – السياحة – الشئون الاجتماعية – الموارد المائية والري – الاستثمار – الصناعة والتجارة الخارجية – النقل –الاسكان – الزراعة – الخارجية – التخطيط

أبعاد ومحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ [٦]:

البعد الأول: البعد الاقتصادي:

المحور الأول: التنمية الاقتصادية: بحلول عام ٢٠٣٠ بكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالمنافسة والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعاً في الاقتصاد العالمي.

المحور الثاني: الطاقة: بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح قطاع الطاقة قادراً علي تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة من مصادرها المتنوعة.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي: بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: بحلول عام ٢٠٣٠ يصبح الجهاز الإداري جهازاً كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ويخضع للمساءلة ويعلي من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

البعد الثاني: البعد الاجتماعي:

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية: بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر علي كفالة حق المواطن في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والانجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني علي

القدرات، ويوفر أليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم علي التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

المحور السادس: الصحة: بحلول عام ٢٠٣٠ يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة أمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر علي تحسن المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية للغير القادرين ويحقق رضا المواطنين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيا وأفريقيا.

المحور السابع: التعليم والتدريب: بحلول عام ٢٠٣٠ من المستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزاً علي المتعلم والمتدرب القادر علي التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجيا، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلي أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

المحور الثامن: الثقافة: بحلول عام ٢٠٣٠من المستهدف بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع تستهدف عدم التميز والتنوع وتمكين المواطن المصري من الوصول إلي وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات العصر.

المحور التاسع: البيئة: بحلول عام ٢٠٣٠ يكون البُعد البيئى محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها.

المحور العاشر: التنمية العمرانية: بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وموقعها قادرة علي استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

المراجع

١-أهداف التنمية المستدامة
http://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/sustainable-development-goals.html.

٢- مجلس الوزراء ،جمهورية مصر العربية، أهداف التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، جمهورية مصر العربية، "التقرير الاحصائي الوطني لمتابعه مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠".

٤- وزارة البيئة، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية ، " التنمية المستدامة في مصر الجهود والاحتياجات".

٥- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية، دليل جائزة مصر للتميز الحكومي،٢٠١٩.